

## المحور الخامس: نظرية التوقعات الرشيدة.



Nobel laureate Robert Emerson Lucas Jr (1937-2023).

### مقدمة:

كانت البطالة هي المشكلة الرئيسية في ثلاثينيات القرن الماضي عندما كتب كينز كتابه "النظرية العامة"، ليصبح التضخم هو المشكلة الرئيسية الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية، ثم تعود البطالة إلى الواجهة مرة أخرى بعد الحرب. في أواخر الستينات ظهرت أزمة جديدة تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة والتضخم (الركود التضخمي) لتشكل تحديا كبيرا للاقتصاديين وصانعي السياسات، لأن النظرية الكينزية لم تتعرض لها ووقفت عاجزة عن تفسيرها، ما أدى إلى ظهور الاقتصاد الكلاسيكي الجديد كامتداد لمنهج تحليل التوازن العام، فكان من أبرز مبادئه نظرية التوقعات العقلانية (الرشيدة)، وقد جاءت هذه النظرية بعد النظرية المعاصرة لمدرسة شيكاغو، ومن أهم روادها John Muth و Robert Barro و Robert Lucas ..... وغيرهم"، حيث انتقدوا نظرية الدخل - الإنفاق لكينز، وكذا النظرية النقدية، وقد انصب اهتمامهم بشكل خاص على نظرية التوقعات العقلانية وتفسير التغيرات فيما يخص الدخل الإجمالي، البطالة والتضخم.

### أولاً: مفهوم نظرية التوقعات العقلانية.

طرح John Muth فكرة التوقعات العقلانية لأول مرة سنة 1961 من خلال افتراض أن الوكلاء الاقتصاديين يحسنون المعلومات ويستخدموها بكفاءة عند تكوين توقعاتهم، وأشار John Muth إلى أن بعض التوقعات منطقية، بمعنى أن القيم المتوقعة والفعلية تختلف فقط من خلال خطأ توقع عشوائي، لكن فكرته لم تقنع العديد من الاقتصاديين وضلت

خامدة لمدة عشر سنوات، لتدخل حيز التنفيذ على مشاكل سياسات الاقتصاد الجزئي في مطلع السبعينات من قبل **Robert Lucas**.

وتتطلب فرضية التوقعات العقلانية من فكرة أن أي عون اقتصادي لا يعرف المستقبل بدقة، لذلك يعتمد على توقعاته المستقبلية التي يجب أن تبنى بطريقة رشيدة عند اتخاذ أي قرار يتعلق بمستوى السعر، وبالتالي استعماله كل المعلومات المتوفرة لديه من أجل تكوين أفضل توقع ممكن لاتخاذ القرار الاقتصادي الأمثل، وأهم مبادئ نظرية التوقعات العقلانية هو بناء الوكلاء الاقتصاديين لتوقعاتهم حول التضخم المستقبلي اعتمادا على توقعهم حول السياسات الاقتصادية المستقبلية (النظر إلى الأمام Forward-looking) على عكس نظرية التوقعات المتكيفة التي يتم من خلالها التنبؤ بقيم التضخم بناء على قيمه التاريخية (النظر إلى الخلف أو Backward-looking).

### ثانيا: فروض ومبادئ نظرية التوقعات العقلانية.

يرجع الفضل في صياغة هذه النظرية الى الاقتصادي الامريكي **John Muth** الاستاذ في جامعة indiana (1961) في دراسته " **Rational Expectations and The Theory of Price Movement** " لكنها لم تلق صدى كبير الا بعد اعمال **Robert Lucas** (1972) الاستاذ في جامعة شيكاغو، أما فيما يخص فروض النظرية فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- حيادية النقود: فالتغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر فقط على الاسعار وليس على القطاع الحقيقي؛
- وجود معلومات كافية عن حالة الاقتصاد لاسيما على المعلومات الحالية لوضع توقعات سليمة عن معدلات التضخم سليمة، حيث يستعمل العون الاقتصادي هذه المعلومات لتحقيق الرشادة؛
- التوازن الدائم للسوق ويرجع ذلك إلى مرونة لاجور والاسعار، وكون فترات الانكماش تتجه الى ان تكون قصيرة وضعيفة؛
- السياسة الاقتصادية لا يمكن أن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكون غير فعالة، ففي ظل هذه التوقعات يمكن للأفراد توقع أثر تغيرات السياسة الاقتصادية وتكييف أفعالهم بشكل يلغي أية فعالية؛
- المنافسة الحرة والكاملة في الاسواق النقدية وسوق العمل وسوق السلع والخدمات؛
- لا توجد مفاضلة بين التضخم والبطالة سواء في الفترة القصيرة أو الطويلة؛
- يقوم الوكلاء الاقتصاديون ببناء توقعاتهم للقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية كالأسعار والدخل باستخدام جميع المعلومات المتاحة لهم وخاصة تلك المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية، وبذلك هم يملكون معلومات كاملة ودقيقة حول الأحداث الاقتصادية المستقبلية؛
- عدم فعالية السياستين المالية والنقدية (إلا إذا كانت هذه السياسات غير متوقعة) في التأثير على المتغيرات الحقيقية كالدخل والعمالة في الأجل القصير، لأن التوقع العقلاني المسبق لهذه السياسات يسمح للوكلاء الاقتصاديين التصرف وفقا لها وبالتالي منع تأثيرها.

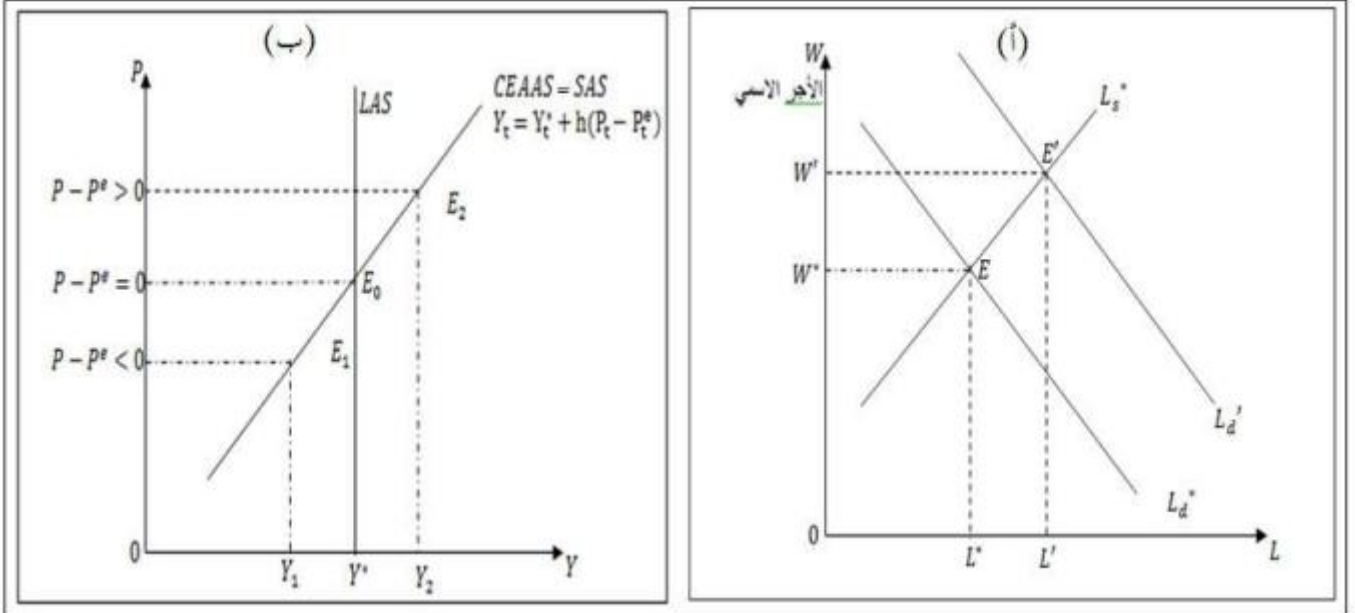
### ثالثاً: منحني العرض الكلي المقترح من طرف LUCAS .

انتقد **Robert Lucas** وبعض الاقتصاديون الجدد التحليل الكينزي (والنقدي) الذي يعتمد على طريقة التوقعات المتكيفة للتنبؤ بمعدل التضخم، كما نفى **Robert Lucas** إمكانية استخدام سياسة مالية أو نقدية نشطة للتحكم في الطلب الكلي، ولفهم النموذج الكلاسيكي الجديد للتوقعات العقلانية من الضروري شرح دالة العرض الكلي للاقتصادي **Robert Lucas**.

إن مقارنة التوازن حسب **Robert Lucas** بواسطة التوقعات الرشيدة هي ببساطة عبارة عن سوق العمل النيوكلاسيكي مع تغير واحد هو أن بعض الأفراد لا يعرفون مستوى السعر الكلي، ولكنهم يعرفون الأجر المطلق والسعر الذي يشترون ويبيعون به، فمثلاً في فترة معينة، يستطيع العامل معرفة معدل الأجر السائد ولكنه لا يعرف كل الأسعار المطبقة على مستوى الاقتصاد الكلي، ومنه لا يعرف الأجر الحقيقي.

لنفرض الآن بأنه في زمن معطى تعرف المؤسسات مستوى السعر الحالي  $p$ ، أما العمال فلا تتوفر لديهم معلومات حول مستوى السعر الحالي ويظنون أنه  $p^e$ ، ولنفرض كحالة خاصة بأن مستوى السعر الحالي يفوق مستوى السعر المتوقع،  $p > p^e$  إذن عند أي أجر إسمي معطى تطلب الآن المؤسسات عمالة  $p$  أكثر مما لو كان السعر هو  $p^e$ ، والسبب في ذلك هو أنه عند مستوى السعر الحالي  $p$  والأجر الاسمي  $w_0$  يكون الأجر الحقيقي هو  $w_0 / p$  أقل مما يكون عليه نفس الأجر الاسمي  $w_0$  والسعر  $p^e$ ، لأن إذن  $p > p^e$  ان  $(w_0 / p) < (w_0 / p^e)$ .

### منحني العرض الكلي عند Robert Lucas



في النموذج الكلاسيكي الجديد، تعتمد منحنيات العرض الكلي وعرض العمالة على التوقعات المشككة بعقلانية للمتغيرات الحالية ، بما في ذلك متغيرات السياسة النقدية والمالية التي تحدد بدورها مستوى السعر، نلاحظ من خلال الجزء (أ) من الشكل أعلاه أنه لما يكون  $p > p^e$  ، يتحرك منحنى الطلب على العمل نحو اليمين إلى  $L_d'$  ، ويرتفع الأجر الاسمي إلى  $w'$  ، ليرتفع مستوى العمالة إلى  $L'$  ، ومنه نقول أنه كنتيجة لعدم حصول العمال على المعلومات الكاملة، فإن الزيادة في مستوى السعر تؤدي إلى الزيادة في مستوى العمالة، وبالتالي زيادة في الإنتاج.

كما يظهر من خلال منحنى **Robert Lucas** في الجزء (ب) (منحنى العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات CEAS أو منحنى العرض الكلي في الأجل القصير SAS ) أنه إذا كان مستوى السعر الفعلي مساويا لمستوى السعر المتوقع  $p^e = p$  تكون كمية الإنتاج المعروضة هي  $Y^*$  ، أما إذا كانت الأسعار الفعلية أعلى  $p > p^e$  وبالتالي الأجور الحقيقية أقل، فإن المؤسسات ستعرض إنتاجا أكبر  $Y_2$  ، أما إذا كانت الأسعار أقل من تلك المتوقعة  $p < p^e$  فإن الأجور الحقيقية تكون أكبر، لكن المؤسسات ستعرض إنتاجا أقل  $Y_1$ .

ويظهر من خلال معادلة منحنى **Robert Lucas** أن الفرق بين الإنتاج الذي يمكن أن يتحقق على المدى القصير والإنتاج الطبيعي هو الانحراف بين السعر المتوقع والسعر الفعلي، علما أن هذا الانحراف يحدث فقط نتيجة الخطأ في التنبؤ بمستوى الأسعار الناتج بدوره عن تغير السياسات الاقتصادية .

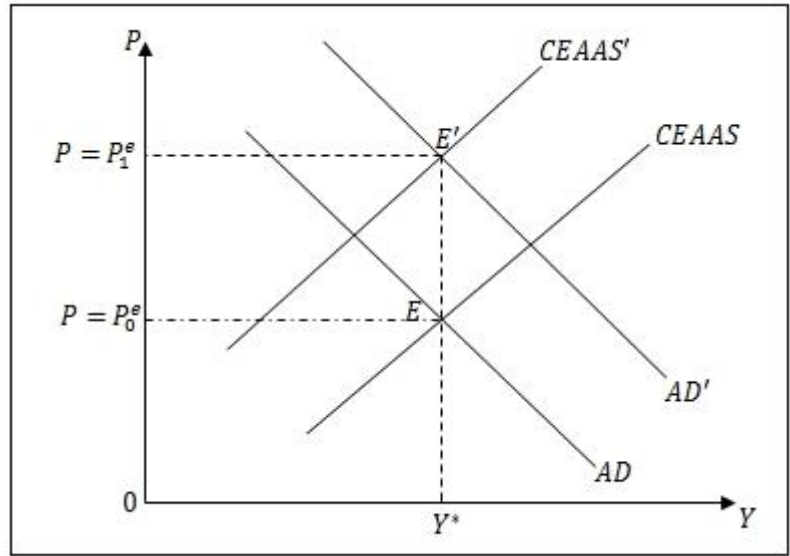
#### رابعا: أثر السياسات الاقتصادية في ظل التوقعات العقلانية.

حسب نظرية التوقعات العقلانية، فإن لتغيرات السياسة الاقتصادية المتوقعة وغير المتوقعة تأثيرات مختلفة تماما، وذلك على النحو التالي :

#### 1- أثر السياسة الاقتصادية المتوقعة:

نفترض أن السياسة الاقتصادية تكون متوقعة، إما لأن متخذ القرار قد أعلن عن تغييرات مستقبلية؛ أو أن الأفراد قد توقعوا ذلك لأن متخذ القرار يتصرف بطريقة معينة في بعض الأحيان، كالأستجابة بشكل منهجي لزيادة البطالة في فترة واحدة عن طريق زيادة المعروض النقدي في الفترة التالية لمواجهتها (يتم التركيز على أثر السياسة النقدية لأن التوقعات العقلانية تهتم بأثر التضخم المتوقع الذي يتأثر بدوره بالسياسة النقدية)، وبالتالي زيادة ارتفاع عرض النقود للفترة  $t$  عند ارتفاع معدل البطالة في الفترة  $t-1$  ، ويعتمد مستوى السعر المتوقع في جانب الطلب على المستوى المتوقع لمتغيرات النموذج مثل العرض النقدي، الإنفاق الحكومي، الضرائب، الاستثمار المستقل وغيرها، والشكل التالي يبين أثر التوسع النقدي المتوقع في ظل فرضية التوقعات العقلانية.

أثر التوسع النقدي المتوقع في ظل فرضية التوقعات الرشيدة.



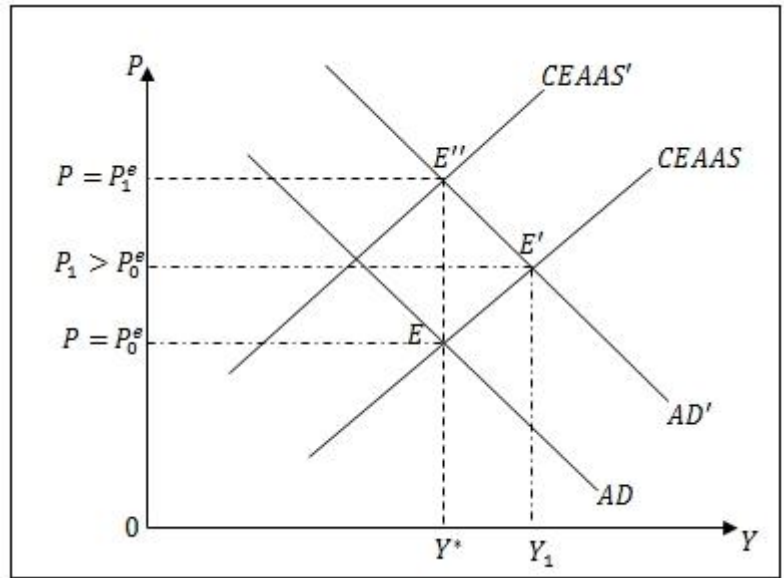
نلاحظ أن  $AD$  و  $SAS$  هما منحنىي الطلب الكلي والعرض الكلي يتقاطعان عند مستوى السعر  $p^e = p$  الموافق لعرض النقود  $M_0$  عند الارتفاع المتوقع لعرض النقود إلى  $M_1$  ، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، ينتقل منحنى إجمالي الطلب إلى  $AD'$  وبما أن الزيادة في عرض النقود كانت متوقعة سيرافقها مطالبة العمال بزيادة الأجور النقدية تحسبا لمزيد من التضخم في المستقبل، وستقوم الشركات برفع أسعار منتجاتها تحسبا لارتفاع التكاليف المستقبلية، كما أنها لا تقدم المزيد من الوظائف، الأمر الذي أدى إلى تحول منحنى العرض الكلي نحو اليسار إلى  $SAS_1$  ، وعليه يتقاطع منحنى العرض الكلي قصير المدى الجديد مع منحنى إجمالي الطلب  $AD'$  عند النقطة  $E'$  ليتحدد مستوى سعر أعلى  $p_1^e$  مع بقاء مستوى الإنتاج في مستواه الأصلي.

وعليه نستنتج أنه في نموذج التوقعات العقلانية يؤدي التوسع النقدي المتوقع إلى زيادة الأسعار والأجور الاسمية بنفس النسبة، بينما تبقى المتغيرات الحقيقية (الإنتاج والعمالة) دون تغيير مما يعني التأثير المحايد للنقود، بمعنى أن العرض الكلاسيكي الجديد ينفي فعالية سياسات إدارة الطلب الكلي المالية والنقدية على حد سواء في تحقيق استقرار الإنتاج والعمالة، حيث تعتبر استنتاجات الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد غير تدخلية، تماما مثل تلك التي توصل إليها الاقتصاديون الكلاسيكيون، وهذا ما يسمى "بعجز السياسة النيوكلاسيكية".

## 2- السياسة الاقتصادية غير المتوقعة.

في حالة التوسع النقدي غير المتوقع، فإن منحنى الطلب الكلي يتحرك إلى  $AD'$  لكن لكون العمال لا يتوقعون ارتفاع مستوى السعر، فإن منحنى العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات لا يتحرك، وكنتيجة ننتقل الى التوازن الجديد  $E'$ ، أين ترتفع الأسعار الفعلية لتكون أكبر من الأسعار المتوقعة  $p_1 > p_0^e$ ، مما ينتج زيادة في الإنتاج  $Y_1$ ، وعليه فإن التوسع النقدي غير المتوقع (من طرف العمال) يؤدي إلى توسع الإنتاج، والشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

أثر التوسع النقدي غير المتوقع في ظل فرضية التوقعات الرشيدة.



لكن نلاحظ وفي ظل التوقعات الرشيدة أن هذه الوضعية لا تستمر طويلا (عند النقطة  $E'$ ) حيث أن الأسعار تكون أعلى من تلك المتوقعة، مما يدفع بالعائلات والمؤسسات إلى إعادة النظر في تنبؤاتهم، فمثلا إذا توقعت العائلات والمؤسسات بأن الزيادة في مخزون النقود تبقى متواصلة، فإنهم يراجعون أسعارهم المتوقعة بشكل أعلى إلى  $p = p_1^e$ ، ثم يقومون بتعديل خططهم وفقا لذلك (المطالبة بزيادة الأجور وعدم توظيف عمال جدد)، وبالتالي فإن منحنى العرض الكلي يتحرك للأعلى لـ  $CEAAS'$ ، لتعود مستويات الإنتاج والعمالة إلى مستوياتهم الطبيعية.

لنتأكد لنا أن تغيرات مخزون النقود تترك آثارا عندما تكون هذه التغيرات غير متوقعة، أي أن النقود لها أثر في المدى القصير فقط، وتترجم مباشرة بزيادة في الأسعار، لتصبح تامة الحياد في المدى الطويل، ونستنتج أنه وفقا للنظرية الكلاسيكية الجديدة، فإن التغيرات غير المتوقعة في إجمالي الطلب هي التي تسبب دورات أو تقلبات اقتصادية.

## خامسا: تقييم نظرية التوقعات العقلانية.

يعتبر البعض ان للافكار الكلاسيكية الجديدة جاذبية معينة، لانها تربط التوقعات بالافكار الكلاسيكية التقليدية الخاصة بالسلوك العقلاني، وبذلك تربط الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الكلي، الا انه كنظرية قادرة على تفسير سلوك العالم الواقعي لاقتصاديات السوق المعقدة فإن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد له محددات جدية، و يشير المنتقدون الى ما يلي:

1- ان نقطة الضعف الاساسية هي فرضية توازن السوق المستمر، وفي الواقع فإن هذه ليست اكثر من اعادة طرح الفكرة الكلاسيكية القديمة القائلة بأن الاسواق تسودها شروط المنافسة التامة وبأن الاسعار والاجور مرنة، وان المعلومات كاملة، والحركة في السوق هي دائما نحو التوازن في الاسعار والكميات المخططة، ويجب ان نتذكر بأن فرضية توازن السوق المستمر هي مجرد فرضية، فالواقع يختلف عن هذا التصور لأن معظم الاسواق لا يتحقق فيها التوازن من خلال البائعين والمشتريين، ومعظم الاسواق هي التي يكون فيها البائعون هم من يحددون الاسعار ( price makers ) سواء اسعار السلع او اسعار العمل، كما ان الاسعار والاجور لا تتحدد بالضرورة لتحقيق التوازن في الاسواق في الامد القصير، وان الاثر العلمي لتحديد السعر هو لعزل الاسعار والاجور لدرجة كبيرة عن التحركات في الطلب، وهذا يقود الى تكيفات في الانتاج والتشغيل عند حدوث مثل هذه التحركات، وهذا يناقض الافكار الكلاسيكية الجديدة التي تقول بأن تكيفات الاسعار النسبية تحدث بشكل فوري استجابة للتغيرات في الطلب والعرض في بعض الاسواق.

2- الانتقاد الثاني يخص التوقعات الرشيدة، فهناك قصور جدية في هذه الفرضية، واحدى جوانب هذه القصور هي انها تتطلب بأن يعرف الافراد الكثير عن كيفية عمل الاقتصاد وعن اهمية المعلومات المتولدة، فكيف نتوقع ان يكون للأفراد المعرفة الضرورية لتشكيل التوقعات الرشيدة، والصعوبة تكمن في ان العلاقات الاقتصادية يمكن ان تتغير وانها بالفعل تتغير وبطرق ليست متوقعة احيانا، ويثار ايضا هنا الانتقاد بشأن التوقعات الرشيدة من ان الافراد يستخدمون كل المعلومات بشكل كفاء ويضمنونها ضمن توقعاتهم، وهذا يتجاهل حقيقة ان المعلومات ليست سلعة مجانية بل انها مكلفة، اضافة الى ذلك، هناك الانتقاد الذي يقول بأن تشكيل التوقعات الرشيدة هو عملية سايكولوجية متجذرة في العادات المشتقة من التجارب المتكررة، فسلوك الافراد متجذر في الماضي، والتوقعات مشتقة من تجارب الماضي ولكن الظروف تتغير، كما ان الافراد قادرون على التعلم وعلى تغيير مواقفهم وعقائدهم بما فيها التوقعات عن المستقبل، ولا يستطيع الفرد ان يفترض بان التوقعات تتعدل بما فيه الكفاية، لتأخذ في الاعتبار العناصر الجديدة في كل حالة.

3- عدم واقعية المرونة الكبيرة للأسعار والأجور.

4- أن النظرية مبسطة للغاية وقد تكون غير مناسبة في حالة التغير الهيكلي الناتج عن إجراءات السياسة الاقتصادية، فالتغيرات الهيكلية سوف تحدث فترة تحول وقد لا تستطيع المؤسسات الاقتصادية خلالها التصرف حسب نظرية التوقعات الرشيدة.

5- استناد تحليل الكلاسيك الجدد على افتراض وجود واقعي للاقتصاد والعلاقة والاوتوماتيكية بين زيادة عرض النقود والتضخم، وهذا افتراض غير واقعي لأن أي نموذج للاقتصاد هو نموذج بسيط، يقوم على عدد من الافتراضات ولا يعكس الاقتصاد بشكل واقعي.

وعليه نستنتج أن هذه المدرسة تحمل قصورها في فرضياتها الخيالية، ويكون هذا القصور أكثر وضوحاً في حالة اقتصاديات الدول النامية التي تتصف بنقص واضح في البيانات، وفي أحيان أخرى عدم وجود اتساق وتناسق في المعطيات، ناهيك عن التضارب الرقمي، فضلاً عن عدم توافر نماذج تصف الاقتصاد بالشكل المطلوب، فما أصعب بناء فرضيات من الواقع لمعالجة الواقع.